

وما يفرق للمهنة التهادا استعملها الشخص صحت صلواته واذا اختلف عنها  
انقص صلواته واذا اختلف شافعي اوجب الالمقضية هذه الالامة  
بعد ثباتها بالبرهين القطعية فهل يسوغ للمفتي ان يفتي بحد  
منهم وان يقول لحد اسلامه ثم نسب الالامة من هذه الفعلة وان  
المالك عليه سابقا الا اذا اقر هذا القاضى ذلك يكون محظيا الا  
والحال انه لا يعرف شيئا **الحاجب** اذا لم يكن الحرام من وضع الصائبة والتأبين  
ولا من وضع وقى العلم الموثوق به ومعروف العقلة ولا علمت معهم  
فلا عبرة به اجماعا او اما موافقة التافيه وبعض الجسفة الشارطية  
التوجه لعين الكسبة فهو افضل بلا يرب ولا يمين لصحة الصلاة على الفوق  
كن الخلق في تحقيق ذلك لا يقع على وجه التيقن مع البعد باخبار المصنف كما  
لا يقع عند التقه الا بجره وخره ومع ذلك يجعل به بلا شبهة اذ اختلف على  
باهوتله او في لانه ملزم وقد كسنا في الجواب سابقا ان محارب الصائبة  
والتأبين اعلان خبره كما اتمه سابقا فلو لم يكن فالسائر الامل  
وهو خلاف ما اتفقاه كلام الشافعية فان مقتضى بلامهم العكس وهذا  
الحاجب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الوجهة بالكلية بان تجاوز المشارة  
الى الخارج كما يقوله في حق القدر لا يعجز عليه ولا يقبله لما اتفق جميع  
المناهج اذ الحاجب المانع للجهت لا عبرة به واذا انتهت عليه العقلة  
وعلمه عالم بالعقلة يحرم عليه العمل بقوله ولا يقربى والعلة لا يقع على  
الحال المذكور كما اسلفناه من عدم التيقن وجهتها ان يصل لخط الحرام  
من غير الصلح الى الخط المار بالكلية على استقامة بحيث يحصل قايمة  
او يقول هو ان تقع الكسبة بين خطين يلتقيان في الدعاء فيرجحان الى  
اليمين كسافي مثلكا قال القري بالفتاوان في شرح الكشاف فيعلم  
منه انه لو اخرجت العقلة اخرجت لا تزول به المقابلة بالكلية جازجا بول  
ما قال في الظهور ان ان يناسر يجوز لان وجهه ان يناسر مقوم  
فصدلتان او التماس يكون احوجا منه الى العقلة كما قاله في  
في درر الحكام وقد كسنا ما في معناه في الجواب سابقا ولا يجوز للفتا  
ان يقول لاحد من يريد البحث عن حقيقة العقلة مثله هذا القول  
معتقدا بوزال اسلامه واتت معتقده ولان يتعزى لم يكرهه لا  
المقصود اصابت الصواب والظهار للزجر ثم المرافعة لاجل ان تزول  
قد من تأخره وان يظهر جهل من ما ظنك او تأخره ويجب ان يفهم  
بذلك وجهه تعالى تبارك اذا العلم صفة من صفاته فاذا كنت

فهو بعد ما اباحه لك كيف وربنا تعالى علينا كيف خطاط الجاهل يقع  
عز من قابل واذا خطاطهم الماهرون قالوا سلاما فقلنا اشباع المزمع والكل  
به وليس علينا ههنا العلم والسئلة واصحة وحاصليا اذا اختلفت خروجا  
عن الوجهة بالكلية لا يجوز اعتقاده اجماعا واذا لم يجمع عنها جازا اعتقاد  
وان كان فيه خلاف فقلل عند الحنفية ولا يجوز عند الشافعية ومعرفة  
ذال من هذا العلم لا يتكره احد ونحن على علم بان الصائبة حتى الله منهم  
اعلم من غيرهم فاذا علمنا انهم وضعوا على الالباع من دونهم واذا  
علمنا انهم وضعوا من غيرهم فغير علم لا نضعه واذا لم نعرف شيئا  
وعلمنا كثره المارين وتوالي الصلح عليهم ورؤيتهم علينا بالظاهر هو  
الصحة وعند حقة الخطا زال العطا وهو اختلاف الوجهة حتى يكون  
مجالا للمشاركة في المعارب وقد عدت الاجرة كلها على المذهبين  
وايه اعلم **مسئل** ايضا ما مرة اذا اوجرت بل محاربة مخالفة  
من غير وضع الصائبة والتأبين ولا علمت وضعهم ولا علمت وضع  
ذم العلم الموثوق به في معرفة العقلة وقطعت فيها على واحد شيئا ثم  
قد يخرج ان بعضها يخفى بمنزعة مقتضى الالامة حتى وسيت وجب بعضها  
حسوس سبعين درجة ومن القواعد المفكر كما ان الاجراء من مقتضى  
الالامة حتى والبعين درجة ولتصعبها خمسة وتسعين درجة اوسيرة يكون  
ذلك الاخراف خارجا عن جهة الالامة الذي فيه ملة المزمع غير اشكال على  
ان الجهات بالنسبة الى الصلح معتبره هذه المحارب المذكورة اخرجت  
فاحترج الاخراف فيها بيرة الوجهة مقتضى الالامة والحال ما ذكره  
واذا قلنا يجب فعلها اذ اعلمنا ان حضور وصل في هذه المحارب بعد اثبات  
ما ذكره يكون صلواته فاسفة وحرم عليه ذلك ويلزم القضاء وهو اذ  
وحد في علم العقلة في هذه المسئلة اوله خاصة واوله عامة يجب العمل  
بالدلة الخاصة وحيل العادة عليها **الحاجب** حيث ان الاخراف  
المذكور لا تقابل بالكلية بحيث شئ من سبع الوجوه سمنا للعبة  
عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجام واذا عدم التطوع  
المشروط واذا شئت ذلك فلا تطم في عود صحة الصلاة الههذه المحارب  
الموضوعة بما ذكره قطعاً وجوب قضاء المار بعد اتمام الترتيب ولا يجوز  
العناد في مثل ذلك بل يجرم ووضوح مرتكب ويجوز لارتكاب المعصية  
خصوصا في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عواد الله  
ولا شك ان ذلك من فاعله بعد ظهور دلالة مجرد جهل وصادق